

المملكة العربية السعودية

UNIVERSITY LIBRARIES

جامعة الملك سعود



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطرات"

الرقم : ٦٤٨٥ ف ٣٨٣١٢

العنوان : شرح منظومة تحفة الجلاب

المؤلف : القراء الثالث في البحر في تفسير

تاريخ النسخ : ١٩٥٧

اسم الناسخ : ١٤٠٠

عدد الأوراق : ١٤٠٠

ملاحظات : ١٤٠٠

Copyright © King Saud University

١٦٠

شرح منظومة تحفة الطلاب . كتب في القرن الثالث

ش

عشر الهجري تقديرا .

١٢ ق ١٩ س ١٦×٢٢ ر ٥ س ١٦

نسخة حسنة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ معتاد ،

٦٤٨٥

بآخرها فائدة في النحو من الخصائص لابن جنى في

٣ صفحات .

(١- المنطق أ- تاريخ النسخ ب- شرح تحفة

الطلاب .

Copyright © King Saud University

١٩-٢-٨٠١٥٠

١٢١٥-٣

١
في تلك الامور فغير مستقيم وتقرير الجواب ان هذه الصور
بجملتها خارجة عن قانون التوجيه اما الاخيرتان فلانها
مكابرة غير مسموعة باتفاق الفحول من ارباب النظر وذلك لان
المنع على شئ غير معلوم يكون لطلب الدليل فيسمع لان ^{المنع}
غير المعلوم جائز عرفا واما منع نفس الدليل او لدلول فهو ^{المنع}
الثابت في نفس الامر فيكون راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من
عدم علمه بالشئ عدم ذلك الشئ في الواقع فلا بد من البيان
اما بالشاهد او بالدليل وبعبارة اخرى ان منع الدليل والدلول
عبارة عن دعوى بطلانها فلا بد لها من بينة واما منع جزء
الدليل فلما كان عبارة عن طلب قامة الدليل عليه لم يحتاج
الى شاهد وهو ظاهر كما قيل فتبين لك ان هاتين الصورتين
مما لا يسمع وانها مخصوصتان باسم المكابرة هذا واما الصورة
الاولى فلانها غصب وهو غير مسموع ايضا عند المحققين من
اهل النظر خلافا للامام ركن الدين العميدي لانه لو جاز سماعه
لجاز ان يغصب السائل منصب المقلد والمقلد منصب السائل فيلزم
الانقلاب من الكلام الذي هو المنع الى الكلام الذي هو الاستدلال
ويلزم بعدها عما كان فيه وضلالهما عما هو طريق التوجيه
واما ما قيل انما لم يكن الغصب مسموعا لئلا ينسد باب
الالزام والافحام فقد ورد عليه لانه يجوز انتهاء كلام

احد المتخاصمين الى امر ضروري القبول بحيث لا يمكن منعه اصلا
 فينقطع الكلام ويحصل حينئذ الالتزام والافحام فتأمل وانما
 غصبا لان السائل اذا كان في منع المقدمة لا يكون معارضا بل يكون
 مناقضا فالمعارضة منصب الغير وقد غصب السائل ذلك المنصب
 وقيل لان التعليل قبل اثبات المقدمة الممنوعة هو المعلق
 وليس للسائل الا المنع المجرد او المنع مع السند والمطالبة على
 تصحيح النقل ليتين صحة الدليل او فسادها وينقطع البحث فلو
 تعرض للاستدلال فقد غصب منصب المعلق كما اذا قال المعلق
 الزكاة واجبة في حل النساء لانه متناول للنصر وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام ادوا زكاة امواتكم وكلما هو متناول للنصر فهو
 مراد فيكون الحل مراد افيقول السائل لانسلم ان الحل مراد بل
 هو غير مراد اذ لو كان مراد الثبوت الحكم فيه لكنه غير ثابت لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا زكاة في الحل وينبغي ان يعلم السائل
 اذا غصب منصب المعلق على الوجه المذكور فالاحسن في توجيه
 البحث والمناظرة ان لا يطعنه المعلق في ذلك او يتعرض له
 بان يمنع مقدمة من مقدمات دليله لانه لا يلزم من شيء
 من ذلك ما يجب عليه من اثبات المقدمة الممنوعة فلا وجه
 لاستثغاله بهما فاللايق بحاله ان يثبت تلك المقدمة اولا
 ثم يتعرض لدليله لانه يكون حينئذ معارضا للدليل المثبت
 لتلك

لتلك المقدمة التي متعلق منعهما السائل شكل نقل عن
 الامام الهيد انه كان يسمع الغضب ويقول ان عدم سماعه
 لا يجدي نقعا فان السائل قد يكون ذهنيا فيخرج ما قاله
 عن صورة الغضب بادنى تغيير مثلا في المثال المذكور انفاذا
 قال لانسلم ان الحل مراد بل هو غير مراد اذ لو كان مراد الثبوت
 الحكم فيه لكنه غير ثابت لقوله عليه الصلاة والسلام لا زكاة
 في الحل فان قال المعلق هذا غصب وهو غير مسموع فيقول السائل
 هكذا الحل غير مراد اذ لو كان مراد امته لكان مراد من جميع لوازم
 الارادة كما الحكم في صورة النزاع والجرح بعدم الاداكن جميع اللوازم
 متفية لقوله عليه الصلاة والسلام لا زكاة في الحل فحينئذ يكون
 قياسا استثنائيا واجب السمع واذا كان كذلك يكون الغضب
 مسموعا وقد اورد عليه بحث من وجهين احدهما انما هو
 ان ما هو باطل فالاصل لا يجاب عنه وما لا يتوقع الا من
 البعض في بعض الاحيان لا يترك الاصل لاجله وثانيها ان
 الجواب عن الغضب لا يخلو اما ان يكون جوابا عن نفس الغضب وهو
 باطل لان الغضب باطل بالاتفاق والباطل لا يستحق الجواب
 اصلا او يكون جوابا عن الغضب هذا ثم لما فرغت من بيان
 وظايف السائل شرعت في بيان وظايف المعلق فقلت
 • هذا وان مورد الدليل وهو الذي يدعى بذو التعليل



عما يقال بعد المنع
 وهو لا يجدي نقعا
 ايضا لانه لا يكون
 جوابا

له وظايف بها يعول في دفع كلهما تلك كلها فالاول
قد ذكرنا في دفعه وجوها ابراهه دليلا او ثبوتها
فيثبت الممنوع **اوله** ابطاله **سند منع ان مساويا له**

اعلم انه لا بد للمعلل او لامن امور ثلاثة احدها تقدم الاشارة
الى البحث وهو ان يتصور البحث على وجه يتمكن من تطبيق الدليل
عليه والثاني التلطف بتقديم الاشارة اي التلطف بذلك التقور
ليصير متصورا لمن يناظره فيه والثالث تحرير البحث اي
تعيينه وتشخيصه لان الكلام من الجانبين انما يتوجه الى
ما يبحث فيه فلو لم يكن مهيئا ولا مشتملا على ما يعلم ان دليل
المعلل مظهر لثبوتها او ليس مظهر له وكذلك بالنسبة الى
دليل المعارض هذا اذا كان البحث غير بين اما اذا كان بينا فلا
حاجة اليه ثم ان السائل اذا سئل سال فتدبير المعلل
ان لا يستعمل في الجواب بل يطلب من السائل توجيه المنع
وتحقيقه اذا رعا لا يتمكن من التوجيه فالبحث ينقطع
او يظهر الفساد فالمنع يندفع او يتذكر المعلل الجواب
فيتمكن من التقليل عند توجيه السائل المنع والتفصيل فان
المنع على ضربين احدهما يضر المعلل ويفيد السائل وهو بان يكون
تمام دليله موقوفا على صحة المقدمة التي منعها السائل
والثاني لا يضر المعلل ولا يفيد السائل وذلك بان يكون

انتفاء

انتفاء تلك المقدمة مستلزما لمطلوب المعلل وجواب مثل
هذا المنع يستحق في ثبوت تلك المقدمة او لا ثبوتها بان
يقال لا يخلو اما ان تتحقق تلك المقدمة او لا فان تحققت
يتم ما ذكرناه سالما عن المنع والمعارضه وان لم يتحقق يلزم
المدعى لان عدمها ملزم للمدعى مثلا اذا قال المعلل لو
وجبت الزكاة على المديون لوجب على الفقير بالمقتضي للوجوب
وهو قوله عليه الصلاة والسلام ادوا زكاة امواكم فيقول السائل
لانسلم ان المقتضي للوجوب متحقق فيقول المعلل هذا المنع لا
يضرنا فانه لا يخلو من ان يكون المقتضي للوجوب متحققا او لا
فان كان متحققا يتم ما ذكرناه سالما عن المنع وان لم يكن كذلك
فلا تجب الزكاة على المديون لعدم المقتضي للوجوب وهو المدعى
اذا عرفت هذا فنقول كما ان للسائل وظايف ثلاثة على ما مر كذلك
للمعلل وهو الذي اورد الدليل المتنازع فيه وظايف يعول بها في
دفع كل واحدة من تلك الوظائف فالاول فوظيفته في دفع الامر الاول
وهو المناقضة والنقض التفصيلي قد ذكرنا فيه وجوها ثلاثة
احدها ان يورد دليلا على تلك المقدمة الممنوعة ان كانت نظرية
او ثبوتية ان كانت بديهية فيثبت بذلك ما منعه السائل من
مقدمة دليله وثانيها ان يبطل سند منع السائل ان كان مساويا
له اي للمنع بان يلزم من ثبوتها وانتفاء ثبوت المنع وانتفاده

وانما خص هذا الوجه بطريق الابطال وبشرط المساواة لان منه
السند غير مقيد بالمنع ومنع ما يؤيد لا يوجب اثبات المقدمة
الممنوعة التي يجب على المعلن اثباتها عند منع المانع سواء كان ذلك
السند مساويا ام لا واما ابطاله بالدليل والتبنيه فانما يفيد اذا كان
مساويا بخلاف ما اذا كان اعم واخص فان ابطالهما غير مقيد
ايضا ثم ان مساواة السند للمنع ومحومه وخصوصه انما يعتبر
بالقياس الى نقيض المقدمة الممنوعة بمعنى انه كلما تحقق
النقيض تحقق السند وبالعكس اي كلما تحقق هذا تحقق ذاك
وليس بالعكس اذ قد يكون اذا تحقق هذا لا يتحقق تحقق ذاك
وليس بالعكس مثال السند المساوي كفرادية الاربعة منع انها
منقسمة بمنساويين والاحص كانسانية الشيء لمنع انه حيوان
والاعم مطلقا كحيوانيته منع انه لانسان والاعم من وجه كحيوانيته
لمنع انه انسان هذا هو التحقيق وههنا كلام يستدعي المقام ايراده
وهو ان الكلام على السند لم يجوزه قوم من اهل النظر قالوا ان
الاشتغال بالكلام عليه اشتغال بما لا يفيد لان المنع مع السند
اخص من مطلق المنع فان المقيد اخص من المطلق ورفع الاخص
لا يستلزم رفع الاعم وسببهم ما اوردوا البعث على اولئك من
وجهين احدهما انه اذا لم يفد السند لا يجوز البحث عنه فكيف يمكن
الجواب عن المنع مع بقاء السند اذ السند ملزم وعلة للمنع ورفع اللازم

والمعلول

والمعلول مع بقاء الملزم والدلة غير متصور وثانيهما ان السند
اذا كان مساويا للمنع لا يكون بينه وبين المنع عموم وخصوص
بل يكونان متساويين بحسب التحقيق فرفعه يستلزم رفع المنع
والحاصل ان المنع مع السند وان كان اخص من مطلق المنع بحسب
المفهوم لكن قد يكون بينهما مساوات بحسب التحقيق والصرف
والكلام فيه فتأمل والوجه الثالث من تلك الوجوه الموجبة من
المعلل في دفع المناقضة اشترت اليه بقولي

او بدليل غير ما بداه **يثبت عنده الذي ادعاه**

يعني ان للمعلل ايضا اثبات مدعاه بدليل غير الدليل الذي ذكره وتعرض
الى بعض الحدمات السائل هذان قدر عليه والافيلزم افهامه وتعلم تنصله
قوله **هذا وعند النقص ينفي شأه** **او بدليل غير ما قدعانه**

يثبت ما قد ادعوا وما **عند تعارض فيدي مهما**
ابداه سائل من الوظائف **هذا على التحقيق فافهم واعرف**

يعني ان ما مضى هو وظائف المعلل عند المناقضة واما عند النقض
الاجمالي فبوجهين احدهما بنفي شأه وقرعرفت انه اما تخلف الحكم
عن الدليل واستلزامه فساد آخر في دفعه المعلل بالمنع لان الناقض
لما كان مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه المنع اما بمنع جريان
الدليل في صورة التخلف او بمنع المقدمات التي استدلت بها في صورة
استلزامه الفساد وموجبه الى منع لزومها او منع استقالتها والثاني

اثبات مدعاه بر دليل آخر ان لم يمكنه التعرض بنفي الشاهد وقد علم ذلك
 ولا يلزم الا في كمال ما مدعاه واما وظلا يفهمه عن المعارضة فيبدي كلما ابداه
 السائل من تلك الوظايف اذ يصير الممثل هذا كالمسائل ثمة وبالعكس
 فكما ان السائل هناك ثلاثة وظلا يفهمه وهو المناقضة والتقصير والمعارضة
 كذلك للممثل الاول تلك الوظايف ثم ان قولنا هذا على التحقيق انما اشارة
 الى ان ما يقال ان المعارضة لا تعارض فالتحقيق خلافه لان الرليل
 الثاني للممثل يجوز ان يكون اظهر من دليله الاول مادة وصورة
 مسلما عند المعارض او يكون اختلال دليل المعارض مستفاد منه بلا
 خفاء وايضا اذا انضم الى الرليل الاول دليل آخر كان راجعا على دليل المعارض
 فيكون مفيدا ويؤيده وقوعها في كلام المحققين كالنصر الطوسي والمحقق
 الشريف قدس الله سره والفاضل مسعود الرومي كذا افاده مولانا
 الحنفى تتجيم ينبغي ان يعلم ان المنوع مطلقا اعني المطالبات والابطالات
 الصادرة من الممثل والسائل انما تصح وتليق اذا لم تكن تعلقاتها
 بديهية جلية ولا مسلمة ولا غير ملتزمة الصحة ولا نظرية معلومة
 بالعلم المناسب للمطلوب والا فلا يليق ايرادها من المناظرين من
 حيث هم مناظرون وانها تجري في التنيها كما تجري في الدلائل
 فالاكتفاء بالدلائل فيها بناء على راي من لم يجوز المناظرة في التنيها وعلى حمل الدليل
 على الاعم منه ومما في صورته او هو من قبيل الاكتفاء بالاصل انتهى قوله
 ثم الذي في صدر التعليل ان كان ناقلا لبعض القيل

مجرد

مجردا عن ادعاء ما نقل في طلب التصحيح منه ان جهل

اعلم ان من يكون بصدور التعليل قد لا يكون مدعيا بل يكون ناقلا
 لبعض الاقوال الصادرة عن الغير فقط فيجوز ان يطلب تصحيح النقل منه
 فيحضر الكتاب المنقول عنه سواء كان النقل بعبارته المنقولة عنه ام
 بمعناها ويسمى نقلا بالمعنى وسواء كان بواسطة او بغيرها هذا اذا
 كانت صحة النقل محمولة للمطالب واما اذا كانت معلومة
 له فطلبها لا يليق به بحاله وعرضه من حيث انه مناظر لان عرضه
 اظهار الصواب والمراد بالعلم العلم المناسب للمطلوب سواء كان يقينيا
 او تقليديا او ظاهريا لا مطلق التصديق ولا التصديق اليقيني فيسرف ما
 يقال ان اريد بالعلم مطلق التصديق فلا سلم ان الصحة لو كانت معلومة
 فلا يليق طلبها بحال المناظر من حيث هو مناظر لجواز ان يكون العلم
 بها ظاهريا والمطلوب يقينيا ويجوز ليس طلبها غير لائق بحاله وان اريد
 بالتصديق اليقيني فالتقييد قاصدا لانه قد يكون الطلب غير لائق مع
 استفاء العلم اليقيني ايضا كما اذا كانت الصحة معلومة بالعلم الظني والمطلوب
 ظاهريا ايضا واما انه لا يلزم من كونها معلومة له بالعلم التقليدي عدم
 كون الطلب لائقا لاجل تحصيل العلم اليقيني او الظني وكذا لا يلزم من
 كونها معلومة بالظني عدم كون الطلب لائقا لاجل تحصيل العلم
 اليقيني فذلك طلب لتحصيل الزايد فلا يليق بحاله قوله

ومنعه في عرف هذا العلم غير موجه فلا حظا نظمي

تحقيقه ان مدار المنع دعوى ثبوت الحكم وهو مرعي

فينبغي ان يعلم ان البحث انما يقع فيما فيه حكم بنفي او اثبات
وان المنع في عرفهم يطلق على معنيين احدهما طلب الدليل على
مقدمة الدليل وثانيهما السؤال والدخل في مقابلة الدليل سواء
كان بطريق المطالبة او الابطال والاول اخص من الثاني
وكلاهما متعلقان بالدليل ويروان على دعوى ثبوت الحكم
فينتفیان بانتفايه فلا شك ان هذا منتف من الناقل من حيث
انه ناقل وذلك لانه ان لم يذكر فيما نقله دليلا فظاهرا انه لا يتوجه
عليه شئ من المنوع الثلاثة بل يطلب منه تصحيح النقل لا غير كما مر وان
ذكر فيه دليلا فانما هو على طريق الحكاية عن المنقول عنه كتابا كان او غير
فلا يتوجه عليه شئ منها ايضا نعم اذا التزم صحته واقام دليلا برأسه
على ما نقله صار مستدلا فيتوجه عليه حينئذ ما يتوجه على المستدل كذا
افيد وبهذا تعرف ان هذا الحكم ليس مختصا بالمعنى الاول بالمنع
كما هو ظاهر كلام المحققين ^{بعض} حق يكون المنفي عن النقل هو المناقضة
لا غير فان المعنى المذكور مختص بها بل كلا المعنيين منتفیان ههنا وما
قيل في وجه التخصيص ان عدم جريان النقض والمعارضة على النقل في
غاية الظهور بحيث لا يحتاج الى الذكر فضلا عن البينات بخلاف عدم
جريات المناقضة عليه ففيه ان هذا الفرق تحكم بحيث ولا يبعد ان
يقال ان عدم توجه النقض والمعارضة على النقل يعلم بالمقايضة على
عدم

عدم توجه المناقضة عليه بالطريق الاول اذ هما لا يكونان
الا بعد تمام الدليل بخلاف المناقضة فانها تكون قبل تمامه فلما
لم يصح منع النقل لا تنفيا، مقدمة الدليل علم منه عدم صحة
النقض والمعارضة لا تنفيا، الدليل بالطريق الاول وههنا الجاحث
نيسة تطلب من الحاشية الفتحية وحواشيهما واعلم ان من
بصد الدليل كما انه لا يكون مدعيما بل يكون ناقلا كذلك قد
يكون معروفا وحيث كان هذا المقام ممن الغفلة اكثر فضلا الانام
وان تحقيقه كثير المجرد ويبلغ النطن الغاية القصوى فلا علينا
في ابضاحه وبيان بقولنا

**كذلك ان معروفا يكون اسما او حقيقة يبين
فتطلب الشرايط المعتبر ويورد النقض على ما قرره**

قد تقر ان البحث انما يقع فيما فيه حكم اما بنفي او اثبات فاعلم
انه ينقسم الى التعريفات والى المسائل وكل منهما طلق مخصوصة
في البينات والمطالبة اما في المسائل فتدريست من قبل واما في التعريفات
فنقول هي على ضربين حقيقية واسمية وذلك لان ما قصد به تحصيل
صورة غير حاملة في الذهن سواء كان ما به القصد والتحصيل كنهها الذي
الصورة او وجهها له ان كان تعريفا لما هيته ~~م~~ معلومة الوجود في الخارج
فهو تعريف حقيقي يبين الحقيقة اي يظهرها وان كان تعريفا لما هيته
غير معلومة الوجود فيه سواء كانت معلومة عدم الوجود فهو تعريف

السمي وقد علم في المنطق ان شرائط التعريف على ضربين خاصة
وعامة فالاولى ما يختص بقسم ~~هم~~ وذلك لكون الحد التام
مركبا من الجنس والفصل القريب وكون الحد الناقص ~~مركبا~~
من الفصل القريب وغير الجنس القريب وكون الرسم التام مركبا
من الجنس القريب والخاصة وكون الناقص مركبا من الخاصة
وغير الجنس القريب والفصل القريب والثانية ما يختص بشئ
من الاقسام بل يكون شرطا في جميعها لكون المعرفة مفايرا للمعرف
ومساويا له في الصدق والكذب وكون المعرفة اجلي وغير متوقف
على المعرفة في المعرفة وكون الجزء العام في التعريف متقدما على
الخاص وعدم تكرير لفظ بلافايدة فاذا وقع الخلل في شئ منها
فسد التعريف وللسايل ان يطلب صحة هذه الشرائط كلها
وله ايضا ان يورد النقض بوجدان المعرفة مع فقدان المعرفة
وبالعكس نقضا حقيقيا او شبيها به قيل فالنقض اقوى الطرق
في اظهار فساد التعريف لانه اظهر واسهل الزام الخصم بنا على
عدم اشتراط الدعوى فيه من صاحب التعريف بخلاف المنع والمعارضة لما اشرت

الى ذلك بقولي **ومنعه حقيقة لدر حفظ كذا المعارضه بحكمه اشهر**
الا اذا ما الخصم للدعوى اعتبر من صاحب التعريف فافهم في الدور

الضمير راجع الى التعريف المدلول عليه بقوله معروفا في البيت
السابق على حد قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى واللام في

قوله

قوله المعارضه عوض عن الضمير العايد الى ذلك التعريف وحاصله
ان المنع بالمدنى الحقيقي والمعارضة لا يتوجهان الى التعريف لان
المتصدي له بمنزلة نقاش ينقش لك في ذهرك صورة شئ
فاذا قال مثلا الانسان حيوان ناطق لم يقصر به ان يحكم على
الانسان بانه حيوان ناطق والا لكان مصدقا لامصورا بل
اذا يذكر الانسان ان يتوجه ذهرك الى ما عرفت بوجه ما
ثم انه يشترع في تصويره بوجه اكل فليس بين الحد والمحدود
حكم يمنع او يعارض فلا يصح ان يقال لا نسلم ان الانسان حيوان
ناطق فانه يجري مجرى قولك للكاتب لا نسلم كتابتك والحاصل
ان صاحب التعريف بمنزلة النقاش مشيرا الى نقش نفسه
فلا يتوجه عليه المناقشة بهذين الطريقين الا اذا اعتبر
الدعوى من المعرفة بان تعريفه هذا احد وجزءه هذا جنس
وذاك فصل مثلا او انه جامع ومما يعارضه المناقض كلها انه
كاستلزامه الدور والتسلل مثلا فيجوز للخصم ان يمنع احدي
هذه الدعوى الضمنية وكلها او اعتبر هذه الدعوى وقدر الدليل
عليها فيجوز له ان يعارض ذاك التعريف ويقول وان كان لك
دليل مفروض دلالة على صحة دعواي لكن عندي دليل على بطلانها
وهو ان تعريفك هذا غير جامع او غير مانع يستلزم التسلل او مشتمل
على اللفظ المشترك وكل تعريف هذا شأنه باطل فتعريفك باطل هذا

هو المشهور وقد جرد المحقق الشريف معارضة التعريف من غير
اعتبار الدعوى من المعروف وفرض الدليل وينبغي ان تعلم ان هذه
المعارضة غير المعارضة السابقة التي هي بتقدير الدليل بل مثل النقض
الاجمالي الوارد على التعريف على رأي من جعل مصطلح الدليل فقط اعني
النقض الغير الحقيقي كذا افاده بعض افاضل المتأخرين قوله

مستلته

**ثم جواب صاحب الاسمي اثبات ذاك المدعى الضمني
بذكره الدليل او تحريده ما قد اتى به كذا تغييره
ومنه ايضا بغير صرية نفاض التعريف بالاسمية**

قد عرفت ان التعريف على ضربين اسمي وحقيقي وتبين لك ما يرد
عليهما من المناقشات فاعلم ان صاحب التعريف الاسمي يكون يوجوه
احدها اثبات المدعى الضمني اعني الذي اعتبره الخصم باقامة الدليل
على صحته لان دفع المحذورات في الاعتباريات سهل عند من هو للتوجهات
الاهل لان حائله يرجع الى الاصطلاح فيصح تعريفه بما عليه الاصطلاح
وثانيها ان يحذر التعريف اي يبين اجزاءه فيدفع الاعتراض عنه
وثالثها ان يغير التعريف جزا كان او كلا ان قدر عليه هذا عند المنع
واما عند المعارضة فلصاحب التعريف ان يجيب بما ذكر من الوجوه
الثلاثة وان يمنع تعارض التعريف مستد الجواز كونه رسما مثلا
وقد مثل بعض افاضل المتأخرين لهذا بما اذا عرفت العلم بما يصح
من الموصوف به احكام العقل وقال الخصم المعارض انه الاعتقاد المقتضي

لكون

لكون النفس فيقول صاحب التعريف لا نسلم تعارضه
تعريفك وانما يكون كذلك ان لو كان حرا وحديثه ممنوعة
لجواز كونه رسما فانه اذا سلم انه حري بطلت حرية تعريفه
اذ لا يكون لشئ حقيقتان مختلفتان واما اذا لم يسلم
ذلك فلا وهو ضال هو قوله

**هذا واما صاحب الحقيقي جوابه مستصعب التحقيق
عن منع حرية ما قد عرفنا ومنع جنسية جزء الفا
تعريفه منه كذا الفعليه يا من حوى مرتبة عليه**

يعني ان جواب صاحب التعريف الحقيقي قد دفع منع
حرية تعريفه ومنع جنسية بعض اجزائه التي الفاي
ركب منها ومنع فصلية جزء آخر مستصعب التحقيق جدا
اذ لا مدخل فيها للاصطلاحات بل يجب فيها العلم بالذاتيات
والعرضيات والفرقة بين الاجناس والعوارض وبين العنصول
والخواص وهذا متفسر بل متفق كذا افاده السيد السند قدس
سره في بعض رسايله وانما قيدت صعوبة الجواب بهذه العوارض
لانه فيما عداها سهل من منع جامعية التعريف ومنع ما نفيته
ومنع العراء عن المفاسد كما مر فتبصر وينبغي ان يعلم ان من يكون
بصدد التليل يسمى قاسما والتقسيم ضربان حقيقي وهو مضم قيوده
متباينة في الصدق الى المقسم الذي هو الكلي ويسمى ما حصل منه اقسام

واعباري وهو ضم قيود متغايرة في الجملة الى المقسم ولا يتوجه
على كل من التقسيمين شيء من المنع الحقيقي والنقض والمعارضه
الاذا اعتبر الخصم الدعوى من القاسم مثل كون التقسيم صحيحا
او غير متدخلا لاقسام او غير حاصلا لقاسمه فحينئذ يتوجه
عليه اما منع اخرى هذه الدعاوي الضمنية او كلها او النقص
الاجمالي الشبه بالحقيقي ~~بفساد~~ ما من تدخلا لاقسام
وعدم حاصرية التقسيم وكون قسم الشيء قسما منه وبالعكس
الى غير ذلك او المعارضة بتقدير دليل ايضا كما مر فتنبه ثم الوضعا
الوظائف الموجهة من صاحب التقسيم في الاول اثبات تلك
الدعاوي كلا او بعضا باقامة الدليل عليها او ابطال سند المنع
او تحرير المقسم والاقسام او تفجير التقسيم ان قدر عليه واما
في الثاني والثالث فالنقض الاجمالي او المعارضة الحقيقية 9
او التحديد والتفجير المذكوران في هذا الموضع ما ذكره بعض

الافاضل تنبيه في بيان حال المناظر

لابد ان ينقطع الكلام وينتهي البحث وهذا المقام
اما بعض صاحب المعلق ^{عنه} ما اورد بالدليل
او يحجز سائلا عن التمسك الذي ينشئ البحث الى ما ينبغي
هذه وقد يكون هذا ان يسلم لديه لاداء
اعلم ان كل بحث يقع الشارع فيه بين المعلق والسائل لابدان
يكون

يكون ينتهي الى حد يحصل العجز من احديهما اذ لا قدرة لهما على
اقامة وظلايهما الا الى نهاية لعدم وفاء الطاقة البشرية على ذلك
فان تحقق العجز من المعلق عن دفع ما اورد السائل من احد المنوع
الثلاثة باقامة الدليل على مدعاه فذا كان يعرف بالافحام وان تحقق
العجز من السائل عن التعرض للمعلق بشيء من وظلايه وهذا قد
يكون بان ينتهي البحث اي دليل المعلق في البحث الى مقدمة ضرورية
الارتضا والقبول او يكون انكارها خروجا عن طور العقل وقد
يكون بان يلزم المعلق اي يتمسك بمقدمة مسلمة عند سائل تقطع
الى القبول فذا كان يعرف بالالزام وقد اشرت الى ذلك بقولي

واول القسمين بالافحام يعرف عندهم بالالزام

ثانيهما وان لتفصيل مرد في المطولات ذاك فاعلم

هذا التقسيم على اولى مما ذهب اليه الامام السمرقندي في الرسالة
وفي شرح القسطاس من ان المعلق اما ان ينقطع كلامه بالمنع او المعارضة
اولا ينقطع بل يستدل على اثبات كل مقدمة منعهما السائل بدليل آخر
او تنبيه فان انقطع فقد حصل افحام المعلق وان لم ينقطع فلا
يخلو من ان تنتهي ادلته في تلك المناظرة الى امر ضروري القبول
اولا فان كان الاول يلزم الزام السائل وان كان الثاني يلزم
افحام المعلق ايضا لانه اما ان يعجز عن اقامة الدليل على مقدمة
منعهما السائل ولا يعجز بل تتسلل ادلته الى غير النهاية والثاني

محال فيتعين الاول فيلزم الافحام على تقدير استقالة
السلطان ويلزم ذلك ايضا على تقدير عدم استقالته
لانه لا يتمكن من اثبات امور لا نهاية لها في
مدة عمده فضلا عن اثباتها في مجلس واحد
او مجالس معدودة لا متناهية **الحمد** احاطة الذهن
بمالا نهاية له اذ لو احاط به لكان متناهيها هذه
عبارة وانما كان ما ذكرنا اولى من هذا التقسيم
لانه قد اورد عليه بان العجز عن الاستدلال
داخل في الانقطاع بالمنع او المعارضة وقد جعل
قسما له هنا فيلزم ان يكون قسم الشئ قسما
وان اجيب عنه بمنع دخول العجز في الانقطاع
بناء على ان العجز اعم منه والعام لا يكون مندرجا
تحت الخاص بل الامر بالعكس ويناقش فيه بانه
يلزم من كون العجز اعم من الانقطاع ومن
دخول الانقطاع تحته ان يكون العام قسما
للخاص ايضا فيلزم ذلك المحذور سواء جعل العجز
اعم من الانقطاع او جعل الانقطاع اعم من العجز

خاتمة في بيان آدابها
اعتبر الفقير الامام الماهر تسعة آداب لمن يناظر

تعدادها

تعدادها مفصلا لمن فكر في شرح آداب لمولي مشهور
بقطب كيلان عليه الرحمة فارجع اليه باذلال الله

قال العلامة القطب الكيلاني في شرحه على الرسالة
السموقندية ما نصه اعتبر الامام فخر الدين الرازي
للمناظرة تسعة امور احدها انه يجب على المناظر
ان يحترز عن الاجاز والاختصار في الكلام عند
المناظرة لئلا يكون مغلا بالفهم وثانيها ان يحترز
عن التطويل في الكلام لئلا يؤدي الى الملالة وثالثها
ان يحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة في البحث
ورابعها ان يحترز عن استعمال اللفظ المحتمل
للمفنيين في السؤال والجواب لئلا يفوت الفرض
من البحث الذي هو التفهيم وخامسها ان
يحترز عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم
بتمامه وان افتقر الى اعادته مرتين فلا بأس
بالمطالبة بها اذ الدخول في كلام الخصم قبل تمامه
اقبح من طلب الاعادة وسادسها ان يحترز
عمالا من دخل له في المقصود لئلا يخرج الكلام عن
الضبط ويلزم البعد عن المقصود فلا يحصل
المطلوب في مجلس واحد وسابعها ان يحترز

عن الضحك ورفع الصوت وتحريك اليد وما ينافي
ذلك لان هذه الصفات كلها من خصائص الجاهل
يسترون بها جهلهم وثامنها ان يحترز في المناظرة
عمن كان مهيبا محترما اذ لهيبة الخصم واحترامه ربما
تنزل دقة نظره وحدة ذهنه وثامنها ان يحترز
في المناظرة ان يحسب الخصم حقير الينا يصدر بسببه
كلام ضعيف وبذلك يغلب عليه خصمه الضعيف انتهى
وتمت الارجوزة المسماة بتخفة المطلاب والامنية
من كل حبر فاضل قبولها **محمدا** بفضل مدحها
فانني بقلعة البضاعة **معترف** **بسيما** **بذي الفناعة**
والمرآة **نظاما لهذا الفن** **فان تجد عيبا فلا تلمني**
والله شاهد على هذا فلا باس بسد خلل قد حمل
واشتي من ربي المناخي **لارنجي الغومع الغفران**
يقول ناظمها هذا ما قصدت تعليقه على هذه
الارجوزة مما استغدرته من كتب المتقدمين
وزبر المتأخرين مع ما حفظته من العلماء الاعلام
غير مقتصر على ما هو المشهور فيما بين المحصلين
من الانام مقتبسا من انوارهم مستضيا من شمسهم

اشعة

اشعة اقمارهم املا من المتأمل فيها من الازكياء
المتحلين بحلي الانصاف التحليل عن رذيلتي البغي
والاعتساف اذا وجبر سهوا من اللسان او عثرة في
البيان او طفيا نامن القلم او غواية من القدم
ان يسبل عليه ذيل الغفوة والاعماص ولا يقدم به
سريعا على الرد والاعتراض بل يطلعه بنظره الصائب
وفكره الثاقب وان يستحضر ان لكل حواد كبوه ولكل
حارم نبوه وان من صنف فقد استهوت ولله در
القايل ومن ذا الذي ترضي سجايه كلها كفى المراء
نبلا ان تقدم ما يبه وهذا واي لم اقصر به سوا
وجه ربي الكريم ولم انج مطايا الرجا بغير باب
جوده العجيم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا

محمد وعلى اله وصحبه اجمعين سبحان
ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله رب
العالمين
امين



فائدة

ذهب ابن جني في الحمايل إلى أن الخويعين يعني هذا قسم
المتقين عليهم أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل
التفقيين وذلك لأن الخويعين إنما يحشوا على الحسن
ويحتجون فيه بشغل الحال وخفتها على النفس وليس كذلك
حديث عالم الفقه فإنها اعلام وامارات لوقوع الاحكام
ووجوب الحكم فيها خفية عنا غير بادية الصحة لنا
فإن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة
والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى الأمر بحمله
ولا يعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً
دون غيرهما من العدد وكذلك لا تعرف الحكمة والقلّة
في عدد الركعات ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والحمد
والتلاوة إلى غير ذلك مما يملأ ذكره وليس كذلك
علل الخويعين فإنهم يقولون مثلاً رفع الفاعل ونصب
المفعول لأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون
له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعولات
لكثرتها ليقل في كلامهم ما يشغل ويكثر ما يستغنى وقد
أوردنا عليه أن عدم الظفر بعلة بعض الاحكام الفقهية
والظفر بعلة بعض الفوائد الخفية لا يستدعي أن
تكون علل الخويع اقوى من علل الفقه نعم يلزم ذلك
لو كانت جميع قواعد الخويع تدرى عللها وجميع الاحكام
الفقهية

الفقهية لا تدرى عللها وهو غير مسلم لأنه لم يتبين الواقع
على سبيل القطع فلم يلزم أن يكون حكماً وعلى تنويرات
يكون حكماً فلا سلم أنه لاحظ الواقع الحكيم في تخصيص
الالفاظ بمعانيها حكمة فإن المقصود الذي هو الظاهر ما
في الباطن من الاعراض بالالفاظ متحقق بدون ملاحظة
حكمة فلا سلم أن وجه الحكمة هو ما ذكره الخويعين ولأن
جميع علل الفقه يمكن معرفتها إما بمجملها فكما التعدييات وإما
مفصلاً فكما سائر الاحكام والتحقيق أن علل الفقه ودلائله اقوى
من علل الخويع ودلائله من وجوه منها أن احكام الفقه مستندة
إلى الله تعالى بطريق القطع لدلالة المعجزات على صدق النبي المصطفى
بأنها من عند الله فتكون مستندة إلى الحكيم فيعلم أن الاحكام
على وجه المصلحة والحكمة بخلاف الفوفاته لم يتبين الواقع
فلم يعلم قطعا أن الواقع حكيم ومنها أن بعض الملل الفقهية
منصوصة من عند الله وبعضها من عند الرسول وبعضها بالإجماع
وكل هذه قطعية الدلالة والباقي مستنبطة بالاجتهاد المتفرع
على هذه الاصول وأما أدلة الخويع من موصلة من قبل من
لا يجوز عليه الخطأ ومنها أن علل مناسبه للاحكام على وجه
يصل به ما فيه مصلحة من ضرورة أو تكمة أو حاجة أو تحيين
يكتسب من اتمامها اختلافاً في المعاش وفي المقادير على الخو
فإنها ليس بينها وبين ما يعمل بها مصلحة على هذا الوجه بل
بما يتبين أن التعليل بها يفيد خفة أو تحييناً ضيقاً لا يلزم
من جوهريهما اختلال من جهة المعاش ومن جهة المقادير

ومنها ان المصلحة المتعلقة بالعدل الفقهية عامة دايسة بخلاف
المصلحة المستفادة من العدل الفخوية فانها غير عامة وغير
دايسة اعلم ان دلائل الفقه تشهي الي الكتاب والسنة ثم
ودلائل النحر تشهي الي الاشعار والامثال فائين نسبة ذلك
الي هذا فهل تقاس الملايكة الي الحدادين انتهى

انتهت بحمد الله تعالى

